

آلية انتقال المصطلح وإشكالية سيرورته ما بين المجامع اللغوية والمعاجم المتخصصة

the Mechanism of the Term Transmission and its Processing Problematic, between the Linguistic Groups and the Specialized Dictionaries

د- حياة لشهب^{*1}¹المركز الجامعي -ميلة(الجزائر): h.lecheheb@centre-univ-mila.dz

تاريخ الإيداع: 2021/05/01

تاريخ المراجعة: 2021/05/25

تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

يروم هذا البحث إلى الوقوف على قضية مهمة جدًا في العملين المصطلحي والمعجمي تتعلق بواقع المصطلح، سيرورته وانتقاله من المجامع اللغوية إلى المعاجم خاصة المتخصصة منها، والوقوف على مختلف المراحل والإشكالات التي تواجهه في ذلك، على أساس أنّ المجامع هي في الأصل المؤسسات الوحيدة، المخولة إليها عملية الوضع، أما المعاجم فهي وسيلة إخراج وتسجيله، والتعريف به، وسيقف هنا على جملة من النقاط أهمها: دور المجامع اللغوية وإسهاماتها المصطلحية والمعجمية، المصطلح ما بين المجامع اللغوية والمعاجم المتخصصة. مشكلات العمل المصطلحي في الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: انتقال، مصطلح، مجامع لغوية، معاجم متخصصة.

Abstract

This research aims to identify a very crucial issue concerning the terminological and lexical works, which is also relevant to the reality of the term as such, its process and transmission throughout the various phases and problematic that the term may encounter. On the basis that the linguistic groups are originally, the only institutions entrusted in order to set the process, whereas the dictionaries are the first means to extract, register and define it. Thus, we will highly emphasize a set of fundamental points: first presented in the role of the linguistic groups and their contributions to the terminology and lexically. Second, the term between linguistic groups and specialized dictionaries. Then, the term's placement problems and its definition in the Arab world.

Key words: Mechanism; Transmission; Term; Linguistic groups; Specialized dictionaries

* المؤلف المراسل.

تقديم:

يعدّ العصر الحديث عصر التحديات الكبرى للمجتمعات بصفة عامة، والمجتمع العربي بصفة خاصة، على جميع الأصعدة والمجالات بما فيها المجال اللغوي، الذي أصبح يعيش هو الآخر معضلة كبرى هي معضلة المصطلح، فنظرا لتشعب العلوم والفنون، أصبحت حاجتنا ملحّة إلى إيجاد مقابلات مصطلحية للمفاهيم الجديدة الطارئة علينا، خاصة في ظل الزخم الحضاري، والثورة العلمية والتكنولوجية التي تطالنا كل يوم بكم هائل من مصطلحات تستلزم إيجاد مقابلات عربية لها، "فإن كُنّا نلاحظ أنّ النمو العلمي والتكنولوجي يقترن دائما بنمو لغوي، بل بفيضان لغوي عظيم، فإننا نعتقد أيضا، أنّ هذا الاقتران لا يتم إلا بشعور أصحاب اللغة المعنية بأهمية اللغة لا كوسيلة تعبير واتصال فقط، بل كأداة لا بد منها لتحليل الواقع، وبدل جهدهم بالتالي في نفس الوقت الذي بذلوا فيه جهدهم لتنمية بلدانهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا"¹.

ومن أجل تغطية إشكالية العجز هاته، راح أبناؤه يقدمون مجهودات قيمة في سبيل ذلك، قصد الحفاظ على اللغة العربية والرقى بها إلى مصاف اللغات الأخرى، فجاءت مجهوداتهم هاته في شكل مبادرات فردية باردة بها باحثون ولغويون عرب من مختلف البلدان العربية على غرار أحمد مختار عمر، وتمام حسان، في مصر، وعبد السلام المسدي من تونس، والفاصي الفهري وعز الدين البوشيخي من المغرب وعبد الرحمان الحاج صالح من الجزائر ... وأخرى جماعية تبنتها مجموعة من المجامع اللغوية في العديد من الدول العربية، أخذت على عاتقها مهمة النهوض باللغة ومحاولة تجاوز العجز الذي سجلته، وكذا الوقوف على مختلف الإشكالات التي تعانها، خاصة ما يتعلق منها بالمصطلح، حيث راحت هاته المجامع ترسم منهاجياتها، وتقتصر سلسلة من المصطلحات سجلت في مسارد وقوائم، وتضع معاجم ترصد هذا مستحدث من مصطلحات اللغة ومفرداتها.

لكن التساؤلات التي تطرح نفسها في هذا السياق هي: هل حقًا هاته المجامع وهاته الجهود المقدمة قد ساهمت في حلّ أزمة اللغة العربية فيما يخص المصطلح؟ ما مصير هاته المصطلحات وهذا الزخم اللغوي بعد هذه الإصدارات وبعد الوضع، وكذا كيفية انتقاله ما بين المجامع اللغوية والمعاجم المصطلحية؟ وهل حقًا أسهمت المجامع اللغوية والمعاجم في تخفيف العجز والحدّ من الأزمة ونشر المصطلح ونقله، وحققت ما كان مطلوبًا منها، أم زادت في جدتها؟

لقد جاء هذا البحث ليوقف على هاته القضايا بالتحليل والتقصي، قصد كشف عن سيرورة المصطلح ما بين المجامع والمعاجم، محدداً أهم العقبات التي تعترض سبيله والإشكالات التي تواجه العمل المصطلحي والعمل المعجمي المصطلحي في الوطن العربي، وبالتالي الإجابة على التساؤلات المقدمة سابقا.

وقد في ذلك استند على خلفية مرجعية منطلقها جملة من الدراسات المقدمة في هذا المجال والتي تمسّ الموضوع بطريقة أو أخرى على غرار، الاعمال والدراسات المقدمة في المجامع اللغوية المنشورة في مجلاتها، كمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إضافة إلى أعمال باحثين آخرين، لكن جديد بحثنا هذا هو اختصاصه بقضية انتقالية المصطلح من المجامع المعاجم المصطلحية وما يتعلق بها من إشكالات، وهنا تكمن أهميته وقيمه بالضبط.

أولاً: المجامع اللغوية وأسهماتها المصطلحية والمعجمية:

اتسع اهتمام العرب وازدادت عنايتهم بالمصطلحات، في ظل التطور العلمي الحاصل الذي يشهده العالم، ومن أجل مواكبة هذا التطور، وكذا استيعاب اللغة العربية لكل علوم العربية وعلوم العصر وفنونه، أسست العديد من المؤسسات العلمية والثقافية، والمجامع اللغوية في العديد من البلدان العربية، كان من أولوياتها، التكفل بوضع المصطلح العلمي وإسعاف اللغة العربية وأبنائها، وتلبية حاجاتها من مصطلحات وألفاظ وكذا انشاء مصطلحات تسجل هذا الزخم اللغوي؛ على غرار مجمع دمشق: الذي تأسس في دمشق سنة 1919 بمساندة ودعم من الدولة، وبتخصيص ميزانية له، سعى من خلاله أصحابه²، إلى تحقيق جملة من القضايا الأساسية³:

- النظر في إصلاح اللغة وبحث قضاياها.
- إصدار المعاجم اللغوية، ووضع مصطلحات علمية ولغوية وألفاظ للمستحدثات العصرية.
- تنقيح الكتب، وإحياء التراث، والتنشيط على التأليف والتعريب.

وقد تبنى هذا المجمع منهجا خاصا للتعامل مع المصطلحات ضمنه جملة من الإجراءات فتقوم على⁴:

- "تحويل المعنى اللغوي القديم للكلمة العربية، وتضمينها المعنى العلمي الجديد.
- اشتقاق كلمات جديدة من أصول عربية، أو معرّبة للدلالة على المعنى الجديد.
- ترجمة كلمات أعجمية بمعانها.
- تعريب كلمات أعجمية وعدّها صحيحة."

وقد شكّل المجمع لأجل تحقيق أهدافه هاته، وتجسيد سياسته المسطرة، عدة لجان شملت مختلف الجوانب التي من شأنها: كلجنة المخطوطات وإحياء التراث، ولجنة اللهجات العربية المعاصرة، لجنة لغوية أدبية تبحث في لغة العرب وأدائها وطرق ترقيتها، ولجنة علمية فنية تبحث في توسيع دائرة العلوم والفنون في سوريا. ولجنة من المختصين في معرفة الآثار تجتمع في دار المجمع يوميون في الأسبوع للنظر فيما يُعرض على إدارة المجمع من الآثار، ولجنتين أُخريّين إحداهما لتتبع الآثار القديمة والبحث عنها خارج دمشق من جهات سورية، أما اللجنة الأخرى فلتتبع الآثار القديمة في دمشق...، أما فيما يخص ما يتعلق بالمصطلح، فقد شكّل لجنة خاصة بالمصطلحات، تعمل على وضع المصطلحات بإيجاد مقابل عربي لها أو بترجمتها أو تعريبها وتعمل بالتنسيق مع اللجان السابقة لها، وكتب المجمع منشورًا باللغتين العربية و(الفرنسية) ضمّنه ملخصًا من أخباره وأعماله في هذه المدة، وورّعه على المجامع العلمية ودور الكتب والجامعات وأمّهات المجالات في أوروبا وأميركا وغيرهما، ليكون له بذلك صلة تعارف وارتباط بها فتهدي إليه من أثارها ومجلاتها. وبعد سنة 1923 واصل المجمعيون تعريب لغة الدواوين وإدارات الدولة، ومؤسساتها، ووضع المصطلحات المقابلة لما بقي متداولاً من الكلمات التركية ووضع مقابلات عربية لألفاظ الحضارة المستجدة، خاصة بعد الوحدة السياسية الاندماجية بين سورية ومصر سنة 1958، أين أنشئت فيه لجان جديدة. ليوصل أعماله القديمة من تحقيق للتراث وتأليف للكتب وإلقاء للمحاضرات، إضافة وضع المصطلحات أو تعريبها.

وفي بداية القرن الحادي والعشرين صدر القانون /38/ بتاريخ 2001/5/29 الذي حدد هوية المجمع وأغراضه ومهامّه، وسوّى لجانه العلمية الدائمة الست عشرة، وأجاز له تأليف لجان دائمة ومؤقتة أخرى ونصّ

على أن أعضاءه عاملون، وأعضاء شرف، وأعضاء فخريون وأعضاء مراسلون. وبالرغم مما حققه هذا المجمع من أعمال، إلا أنه لم يصل بعد إلى مرحلة تأليف معجم، ماعدا بعض أعضائه الذين بلغوا ذلك على غرار مصطفى الشهابي الذي أصدر "معجم الألفاظ الزراعية" ومعجم "المصطلحات الجراحية"، ومحمد صلاح الدين الكواكبي الذي أصدر "معجم مصطلحات الكيمياء"⁵.

أما مجمع اللغة العربية بالعراق فأنشئ سنة 1925 في عهد الملك غازي الفيصل، ثم توقف ليعود بعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط سنة 1947، أشرفت على إنشائه الحكومة العراقية، يسعى هذا المجمع للعمل ضمن التعريب، وإيراد المصطلحات -ولا يزال عمله مستمرا إلى يومنا هذا- مع حرصه الدائم على سلامة اللغة العربية⁶، وأول ما نهض به مبادرته بتعريب المصطلحات، حيث عقد على نفسه مهمة نقل المصطلحات العسكرية التركية في الجيش إلى العربية التي كانت نواة للقاموس العسكري، الذي قدم للجيش العراقي سنة 1960، كما نقل من اللسان التركي إلى العربي في نفس السنة أيضا، مختلف القوانين والتعليمات والأنظمة المتعلقة بدواوين الحكومة، ليلتفت فيما بعد إلى لغة الحياة والعلم حيث وضع آلاف من المصطلحات العلمية في الفيزياء والكيمياء والطب والصيدلة، والقانون والرياضة وألفاظ حضارية أخرى بنت عليها المقررات الدراسية لمجموعة من العلوم في الجامعات السورية والعراقية⁷.

وقد أسعف هذا المجمع اللغة العربية بالعديد من كراسات المصطلحات العلمية، التي أقرتها لجانه ونشر معظمها في مجلته، وكان من مواضعها: صناعة النفط، علم الجراحة والتشريح، علم الولادة، علم الحياة، والإلكترونيك، التربية البدنية والفنون، والنقل والمواصلات، إضافة إلى هذا أخذ على عاتقه، طبع معاجم المكتب الدائم لتنسيق التعريب: كمعجم مصطلحات الحيوان سنة 1976، معجم مصطلحات الفيزياء 1977، كمعجم مصطلحات الرياضيات سنة 1979⁸.

وفيما يخص مجمع اللغة العربية الأردني، فقد صدر قرار إنشائه في عام 1976، بعد أن كان مجرد لجنة خاصة بالترجمة والتعريب، أسست من قبل وزارة التربية والتعليم بعمان عام 1961، كان من أهدافه: الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وإحياء التراث العربي، وكذا حصر المفردات المستعملة في المرحلة الابتدائية. أما فيما يتعلق بالمصطلحات، فنجد: توحيد مصطلحات العلوم والآداب والفنون، ووضع المعاجم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمؤسسات اللغوية والثقافية داخل المملكة وخارجها، لذا انضم إلى اتحاد المجامع اللغوية العربية سنة 1977، كما عمل على التشجيع على الترجمة والتأليف والنشر، حيث نشر المصطلحات الجديدة التي يتم توحيدها في اللغة العربية بمختلف وسائل الإعلام، وتعميمها على أجهزة الدولة، وترجمة الكتب العلمية الجامعية، وفي طليعتها كتب في الكيمياء والبيولوجيا (...) حيث ضم لكل كتاب ملحقا بالمصطلحات الإنجليزية ومقابلا لها العربية.

وأصدر هو الآخر مجموعة كراسات في تعريب المصطلحات الأجنبية العلمية والفنية المستعملة في الإدارة الأردنية، وفي التجارة والاقتصاد والمصاريف، والزراعة، وأسلحة الجيش... وجمعها في معاجم متخصصة مثل: مصطلحات التجارة والاقتصاد⁹.

وقد خصص لتأدية هذه الأعمال "ست لجان دائمة للمساعدة على سرعة إنجازها لأعماله، وهي: لجنة الأصول، ولجنة التعريب والمصطلحات والمعاجم، ولجنة التراث، ولجنة الترجمة، ولجنة المجلة والمطبوعات ولجنة المكتبة"¹⁰.

وبالرغم من أن المجمع الأردني قد كانت له إسهامات متعددة في الجانب اللغوي عامة والمصطلحاتي بصفة خاصة، إلا أنه لم يكن له باع في إصدار المعاجم كما فعل مجمع القاهرة مثلا، لكن يبقى جهده حاضرا في تقديم المادة الخام عن طريق جمع طائفة من المصطلحات في مختلف العلوم، فبدت وكأنها مشاريع لمعاجم متخصصة"¹¹.

أما بالنسبة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: فأنشئ بمنشور مرسوم صدر في كانون الأول (ديسمبر 1932)، وانصب اهتمامه على تعريب الألفاظ الحضارية المتعلقة بالعمارة والصناعة. وهي ألفاظ محدودة مقارنة بتلك التي أنتجت في اللغات الأخرى، وقد كان عملهم يسير ببطء مع عدم التفاتة إلي العلوم بالرغم من تلك الأهداف التي كان يزعم تحقيقها خاصة الأول والثاني منها، اللذان يتعلقان بالمحافظة على سلامة اللغة العربية، وإنجاز معجم تاريخي، واللذان يعيدان التفاتة إلى قيمة الموروث الديني والمعجمي للغة العربي، ولو حدث أن تجسد هذا الأمر (إنشاء المعجم التاريخي) لكان قد أسهم في حل معضلة حقيقية، لطالما واجهت الباحثين أثناء التأصيل، ولأضواء أيضا بعض القضايا المتعلقة أيضا بالوضع والتغيرات الدلالية بفعل التدليل على المعاني الجديدة¹².

وقد قضى نظام هذا المجمع بتوزيع هاته الأعمال على لجان وزعت عليها، وتتكون كل لجنة من عضوين أو أكثر إضافة إلى خبراء، وقد استفادت هاته اللجان من الزيادة التي أقرها المرسوم السابق في عدد الأعضاء بدخول آخرين جدد، وأهمه اللجان التي استفادت من مواهبهم: لجنة البحوث، لجنة الأصول، لجنة اللهجات، لجنة الألفاظ والأساليب، لجنة المعجم التاريخي، لجنة المعجم الوسيط، لجنة معجم القرآن، لجنة الألفاظ الحضارة الحديثة، لجنة الأدب ولكن أهم هاته اللجان تلك التي تشتغل على المصطلحات ذات المجالات المختلفة: كلجنة الطب، ولجنة الكيمياء، ولجنة العلوم الرياضية، ولجنة الهندسة، ولجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية، ولجنة الاقتصاد والقانون، لجنة علوم الأحياء والزراعة، لجنة التاريخ والجغرافيا لجنة الجيولوجيا، لجنة النفط، لجنة الفيزياء، لجنة الهندسة، لجنة الرياضيات، لجنة المعالجة الإلكترونية لجنة الألفاظ الحضارة والفنون، لجنة الشريعة، لجنة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، لجنة الهيدرولوجيا ولجنة المساحة والعمارة، إضافة إلى لجان أخرى مهمتها تطوير العمل بالمجمع ك: لجنة الترشح للجوائز واللجنة الثقافية، لجنة اللغة العربية والتعليم لجنة اللغة العربية في وسائل الإعلام، لجنة الحاسوب. وتستعين هذه اللجان بخبراء من الاختصاصيين من علوم شتى، ويجتمع أعضاء هذا المجمع مرة كل أسبوع، ويسمى اجتماعه هذا بـ "مجلس المجمع" ويمكن أيضا مجلس المجمع أن يمدده عند اقتضاء الضرورة¹³.

يولي هذا المجمع عناية خاصة بالمصطلحات، إذ عمل على النظر في تاريخها ووضع قرارات يقتدي بها إلا أنه لم يرسم خطة واضحة المعالم يعتمد عليها ظلًا منه أن المصطلح هو الذي يفرض ذلك، فقد كان هدفه هو إثراء المعجم العربي فقط، بل كان ينظر في المختصين بشؤون العربية القديمة ويعمل لكل واحد معجمًا بالمصطلحات التي وردت فيها فهذه الخطوة هي خطوة وضع المعجمات التي تأتي بعد الدراسة، وتمرّ المصطلحات على لجان المجمع بدءا بلجنة الأوامر التي تتلقى الألفاظ العربية الملائمة لمعنى المصطلح، ثم تعرضه هذه الاعمال على

المجلس المصغر، فإذا وافق عليها مرّت إلى اللجنة الثانية التي تعرضها على المجلس ثم على اللجنة الثالثة التي تعرضه على مؤتمر مجمع الهيئة الكبرى، لتمر إلى اللجنة الرابعة التي تعمل على إخراجها في نطاق محدود داخل المجمع على شاكلة كتيبات لتنشر بعدها للعامّة¹⁴.

فكان هم المجمع المصري بذلك إثراء المعجم العربي، ومواجهة المصطلحات الاعجميّة حيث وضع قرارات واقتدى بها أثناء صياغة المصطلح، ففي مجال التعريب يفضل المصطلح العربي القديم على الجديد إلا إذا شاع الجديد، وإيثار السهولة في اختيار الألفاظ والتعريف بها، علماً أنّ المجمع المصري لا يعتمد خطة واضحة لوضع المصطلحات ففي نظره المصطلح هو الذي يفرض طريقة الوضع، والنهج الذي يسار عليه في وضع المصطلحات ويمكن تلخيصه في أربع نقاط هي:¹⁵

• " يفضل العربية على المعرب القديم، إلا إذا اشتهر المعرب.

• ينطبق الاسم المعرب على الصورة التي ينطق بها العر.

• تفضل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة إلا إذا شاعت.

• تفضيل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر عند وضع اصطلاح جديد، إذا أمكن ذلك وإذا لم يمكن "

وفي العراق، كانت أول محاولة لتأسيس مجمع علمي عام 1921م، ثم شكلت لجنة عام 1925م من أجل تأسيس مجمع علمي عراقي لم يظهر إلى الوجود إلا في أواخر عام 1947م في بغداد. وقد أصدر مجلة علمية ظهر العدد الأول منها في شهر سبتمبر عام 1950. ويضمّ المجمع العراقي لجاناً للمصطلحات العلمية والمعاجم والمجلة والتأليف والنشر والترجمة وتحقيق المخطوطات، وكان لهذه اللجان أثر كبير في نشاط المجمع واستمراره، ولعل أبرز من أثرى اللغة العربية في هذا المجمع هو اللغوي العراقي الدكتور مصطفى جواد، حيث كان له دور بارز في المجمع العراقي، وكما كان عضواً أيضاً في مجمع القاهرة، وأصدر المجمع العلمي العراقي عدداً من معاجم المصطلحات العلمية.

ونجد أيضاً مجمع اللغة العربية بالجزائر: الذي أنشئ مدينة الجزائر، بمرسوم رئاسي سنة 1992 وبين المرسوم أنّه تابع لرئاسة الجمهورية، وأنّ عدد اعضائه ثلاثون عضواً من الجزائر ومثلهما من خارجها على أن يكونوا ممّن يعرفون العربية ويتقنون لغة أخرى، ولكن المرسوم لم يعين التيجاني الهدام رئيساً، كما لم يعين نائباً للرئيس، وأميناً عاماً وعضوين آخرين ليتكون منهم المكتب التنفيذي للمجمع، وعندما توفي الرئيس صدر مرسوم رئاسي في أكتوبر 2000م، يقضي بتعيين عبد الرحمن الحاج صالح رئيساً للمجمع ولكن لم يعين بقيّة الأعضاء، ويصدر المجمع مجلة نصف سنوية عنونها: "مجلة المجمع للغة العربية" صدر عددها الأول في يونيو/ حزيران 2005، أمّا بالنسبة لأهدافه، فقد كانت مماثلة لأهداف بقية المجامع اللغوية الساعية إلى المحافظة على اللغة العربية وتنميتها.¹⁶

ونظراً لاختلاف التوجهات والمنهجيات بين هذه المجامع واستقلالية العمل، وغياب التنسيق التام كان لا بد من إيجاد صيغة أخرى من أجل توحيد وتنسيق العمل وتجنب الفوضى، والقضاء على الاضطراب الذي عُرِف في مجال المصطلحات¹⁷، فكان من الضروري ظهور مؤسسة تعمل على ذلك فأُسِّسَ المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط: قد وتأسس هذا المكتب عام 1961 بإشراف الدول العربية، ليلحق بعدها بالمنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم، كانت الغاية منه، تنسيق جهود الدول العربية في ميدان التعريب "والتنسيق لكل ما يستجد من مصطلح ولكي تكون لنا مصطلحات موحدة فلا بد من توحيد هذه المصطلحات لتتوحد الرؤى والمفاهيم، وهذه مشكلة كبيرة نعاني منها في الوطن العربي. وهنا نحس بالأهمية القصوى للدور الذي يمكن أن يقوم به هذا المكتب"¹⁸. حيث كان من أهم أهدافه، تتبع بحوث العلماء والمجامع اللغوية، ونشاط المترجمين والكتاب، وكذا نشاط الهيئات المشتغلة بذلك وتلقي نتائجها العلمية المنتهي إليها، والقيام بتنسيقها وتصنيفها، ليستخرج منها ما يتصل بأغراض مؤتمر التعريب، ووضع المعاجم التي تواجه حاجات العصر وتستفيد مما وصلت إليه المعاجم الأوروبية الكبرى من تطوّر ودقة، وحسن تبويب وبراعة في الاستعمال وتيسير تعليم اللغة العربية، نحوًا وصرفًا وكتابةً، تسهيلًا لانتشارها والإقبال عليها، وضمانًا لتقويم اللسان والفهم لدى الناشئين ومن يتعاملون باللغة العربية¹⁹. والعمل على "تجميع كل المصطلحات التي يجري استعمالها بالفعل في الوطن العربي وعرضها على مؤتمر الخبراء العرب لاختيار بعضها وبالتالي توحيدها"²⁰.

إضافة إلى هذا، لا يمكن نسيان جهوده في إصدار المعجمات الموحدة في الطب، والنفط، والقانون، والمعجم الموحد للمصطلحات العلمية في الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، وعلم الحيوان، وعلم طبقات الأرض²¹.

من كل ما سبق يتضح بأنه بالرغم من تعدد هذه المجامع، وتعدد أهدافها سواء كثرت في مجمع أو قلت

في آخر، إلا أنها تلتقي جميعها على أهداف أساسية واحدة، يمكننا إجمالها فيما يلي:

- الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافية بمطالب العلوم والآداب والفنون، وملائمة لحاجات الحياة المتطورة.

- النظر في أصول اللغة العربية وأساليبها، لاختيار ما يوسع أقيستها وضوابطها، ويبسط تعليم نحوها وصرفها وييسر طريقة إملائها وكتابتها.

- دراسة المصطلحات العلمية والأدبية والفنية والحضارية وتوحيدها وكذلك دراسة الأعلام الأجنبية، والعمل على توحيدها بين المتكلمين بالعربية.

- أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثًا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها.

- أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.

- بحث كل ماله شأن في تطوير اللغة العربية والعمل على نشره.

- بحث ما يرد للمجمع من موضوعات تتصل بأغراضه السابقة.

وقد استحال هذا الجهد معجمات لغوية وعلمية مختلفة الألوان والأشكال، أما فيما يخص المعاجم

اللغوية فنجد: معجم ألفاظ القرآن الكريم، المعجم الكبير ولا يزال العمل فيه مستمرًا، "المعجم الوسيط"

و"المعجم الموجز" وهو الوجه المصغر للمعجم الوسيط، "معجم اللغة العربية الأساسي" الذي أنجزته منظمة

الآليكو، وهي معاجم ليس لها سابقة في تاريخ المعاجم العربية الحديثة لما يحملون من مصطلحات العلوم

والفنون، ومن الألفاظ المولدة والمستحدثة التي ارتضى جهابذة اللغويين في المجامع إدخالها في معاجم عربية،

كما وضعت أيضا معاجم أخرى علمية متخصصة متنوّعة في شتى المجالات والعلوم، إذ لم يدعوا لهم مجالًا إلا

وأفوا فيه، حيث أسفرت هذا المجامع على مجموعة من المعجمات المتخصصة؛ كمعجم الجيولوجيا، معجم

الفيزيكا النووية والإلكترونيات، معجم الفيزيكا الحديثة (جزآن)، معجم الحاسبات (ثلاث طبقات)، معجم

المصطلحات الطبية (ثلاثة أجزاء)، معجم الكيمياء والصيدلة (جزآن)، معجم البيولوجيا في علوم الأحياء والزراعة (جزآن)، معجم النفط، معجم الرياضيات (ثلاثة أجزاء)، المعجم الجغرافي، المعجم الفلسفي، معجم ألفاظ الحضارة والفنون معجم علم النفس، معجم الهندسة الميكانيكية، معجم الهيدرولوجيا، معجم القانون، معجم الموسيقى معجم التربية الرياضية، معجم مصطلح الحديث النبوي ومعجم أصول الفقه، وتضم هذه المعجمات عشرات الآلاف من المصطلحات العلميّة والفنية، مشروحة شرحاً دقيقاً وبعضها مزود بالصور، ويجري العمل في المجمع لإصدار معجمات علمية أخرى، وكذلك إصدار أجزاء جديدة للمعاجم الحالية، وتحديث بعضها. وقد صدر لأغلبها جزآن أو ثلاثة أجزاء، ولم يبق فرع من فروع العلم إلا وضع الجزء الأول من معجمه، وهو إما في المطبعة وإما في طريقه إليها، سواء في ذلك معجم الكيمياء والصيدلة أو معجم الطب أو معجم الأحياء والزراعة أو معجم الفيزيكا أو معجم الرياضة أو معجم التربية وعلم النفس²².

بالإضافة إلى جهود أخرى، تتجلى في شكل دراسات وأبحاث لغوية في الأساليب والكتابة وأخرى في اللهجات العربية القديمة والحديثة، وفي تيسير الكتابة والنحو، وتبسيط تعليم اللغة العربية ويشجع على الإنتاج الأدبي وإحياء التراث، ويقدم جوائز للمبدعين، وتعد اللجنة الثقافية ندوات ثقافية متعددة كل عام. مع إصدار قوائم وكراسات دورية للمصطلحات في شتى الميادين، على غرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي أخرج مجموعات من المصطلحات بما يقارب (47) سبغاً وأربعين مجموعة، تضم أكثر من مئة وتسعين ألف مصطلح، عدا الآلاف التي تعدّها وتدرسها اللجان في مختلف التخصصات بما قد يصل إلى قرابة (200.000) مائتي ألف مصطلح.

كما لا يمكن نسيان جهود اتحاد المجامع اللغوية - الذي ألف في بداية أمره من اتحاد مجمع دمشق، ومجمع بغداد، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، ثم تبعها بعد ذلك المجامع العربية الأخرى على غرار المجمع السوداني، ومجمع فلسطين، ومجمع الجزائر، المجمع الليبي وأكاديمية المملكة المغربية...، وقد أصدر مجموعة من المعاجم الموحدة، كالمعجم الطبي الموحد ومعجم النفط والقانون، والمعجم الموحد في مصطلحات الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، وعلم الحيوان، وعلم طبقات الأرض...، إضافة إلى جهوده خارج المجامع قامت بها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بإصدار في الكيمياء ومجهدات أخرى لا يسعنا ذكرها في هذا المقام²³.

ثانياً: إشكالية المصطلح ما بين المجامع اللغوية والمعاجم

لقد أصبح جهد المؤسسات اللغوية العربية في المجال المصطلحي واضحاً وجلياً جداً، سواء في وضع المصطلحات، أو في توحيدها، لكن عملها هذا بعيداً عن العمل المعجمي يبقى ناقصاً خاصة المختص منه على كون المعجم يمثل مخزوناً مفهوماً معرفياً لا غنى عنه، فهو يقيد المصطلح، ويحدّد قسامته في ميادين المعرفة ذات الصلة، لهذا أقدمت على بدل مجهدات لا تقل شأنها عن سابقها، وعملت جاهدة على إخراج معجمات لغوية ومتخصصة قامت بتسجيل كمّ هائل من المصطلحات - كما رأينا ذلك سابقاً-، لكن في الحقيقة يبقى عملها هذا بعيداً عن المستوى المطلوب ويشوبه من النقص والزيغ الشيء الكثير، كون هذه الهيئات قد أسندت مهامها إلى لجان تعمل منفردة دون تنسيق، أو توكلها إلى أفراد معينين كما فعل أمير مصطفى الشهابي التابع للمجمع العراقي، فكل مجمع له لجانها الخاصة، وكل لجنة تدلي بدلها بعيداً عن نظيراتها، مع تعصب هذه الهيئات لما تصدره لجانها، ما يعني المساهمة في تشتت المصطلحات مرة أخرى، فقد نجدها في معجم نتج عن

مجمع باسم ومفهوم، ونجدها في آخر باسم آخر ومفهوم آخر، إضافة إلى غياب الاستمرارية والتحيين، فمعظم المعاجم تقف عند حدود طبعها الأولى؛ أي بتوقف اللجنة التي أصدرتها أو وفاة الشخص الذي أنتجها، في ظل غياب لجان المتابعة والتنسيق التي تسهر على متابعة العمل قبل، وأثناء، وبعد الإنجاز حتى تضمن له الاستمرارية والتجدد والمسايرة لما يصدر كل عام، فلما كانت المعاجم تخدم غرضاً معيناً، فإن المصطلح أيضاً يستوجب معجماً تكون مادته واضحة ودقيقة، تحوز على الإجماع والاتفاق كما يحدد أيضاً معالم المصطلح، ويساعد على حصر مفهومه، خاصة وأن العربية بحاجة ماسة إلى معاجم علمية تعريفية تكون عملية، تستقر فيها المادة العلمية وتتمايز، وهذا ما لم نشهده في أغلب المعاجم العلمية العربية، فغياب المتابعة جعل المعجم العربي بعيداً عن تحقيق أهدافه، كما جعل المصطلح العربي يبقى رهن الاعتقال إن جاز التعبير، أو بالأحرى حبيس بين دفتي المعاجم ورفوف المجامع العربية، التي لم تهئ له من الوسائل التي تضمن له الوصول إلى الناس بصفة عامة، وإلى المثقفين والباحثين بصفة خاصة، لعدم استثمارها الوسائل المتاحة، على غرار وسائل الإعلام والاتصال، والثورة التكنولوجية الحديثة، التي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في توصيل المصطلح إلى مستعمليه، فبالرغم من الكم الهائل من المصطلحات التي أنتجتها المجامع. وبالرغم مما أصدرته من معاجم، إلا أننا مازلنا نعاني عدم وصول هذه المصطلحات وإخراجها إلى المجتمع بشتى تركيباته المختلفة.

فمع أنّ حجم أعمال توحيد المصطلحات، التي أنجزها وقدمها مكتب تنسيق التعريب كبيرة جداً، إلا أنّها ما تزال حبيسة المعاجم، وليس متوافرة إلا في جهات محدودة، بل أن بعض الأعداد لم نجدها حتى في مجامع اللغة نفسها، وهذه هي أكبر معضلة يعانها المصطلح في بيئتنا بعد الجهود المبذولة في توحيد.

فبناء المعجمات المختصة عمل علمي كبير، يحتاج "إلى تعاون العلماء والمؤسسات، وهو المنتظر من علماء هذه الأمة أن ينهضوا به، شرط أن يراعى فيه التجديد وحركة التطور ويستجيب لسرعة متطلبات هذا العصر، ويكون قريباً من تداول أهل الحاجة، إذ يتوجب عليهم بذل ما في الوسع لتحقيق الغاية المتوخاة وبأوسع ما تكون من المشاركة والتتبع، والمراجعة والتدقيق، لذلك يجب أن ينبّه على جعل العمل في البحث في معجم المصطلح العلمي العربي الجديد عملاً جماعياً، وأن يتّسع لجميع المعنيين، فيما يبحثون ويصفون ويقابلون، ويوازنون ويرجحون، ويجددون، ويقترحون، وفي مراحل الدراسة الجامعية، ولجميع التخصصات العلمية، وبمشاركة من اللغويين، والجد والاجتهاد في هذا الأمر".²⁴

إنّ المصطلحات في وقتنا الراهن، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من رصيدنا العلمي والعملية وإن اعتمدها في صناعة المعجم العربي الحديث اللغوي منه والمختص، أصبح ضرورة حتمية من شأنها أن تدعّم تجربتنا الجديدة وبناءها على قواعد صلبة، وهذه الخطوة ترفع تحدينا نحو بناء معجم عربي حديث لا زلنا نفتقده. لذا فالأمر يقتضي دراسة وتقييم المصطلحات الحديثة بعد إحصائها وتبويبها، ورصد مظاهر الأصلة فيها بهدف الإفادة منها في صناعة المعجم العربي الحديث الذي ينبغي أن يتحقق على مراحل، ومن خلال دراسات معجمية متخصصة تتناول مختلف فروع البحث المعجمي والاصطلاحي. فالتحدي الذي تطرحه صناعة المعجم العربي الحديث من خلال إشكالية تأصيل وتجريد المصطلحات، يتصل بتدفق المعلومات، وبالمنافسة الخارجية التي أخذت تغزونا في عقر دارنا وتملاً العين والسمع في مجتمعاتنا المعاصرة.

إن المشكلة التي تعاني منها المعجمات المتخصصة خاصة المصطلحية منها، نابعة في الحقيقة من مشكلة أخرى أشد تعقيداً، وتتعلق بالتوحيد الذي يعدّ أصل الأزمة، هذا الذي طالما تغنت به المؤسسات العربية على اختلافها، فمع أن هذه الجهات العلمية المختلفة من منظمات، ومجامع وهيئات، بدلت جهوداً جبارة في سبيل وضع وتوحيد المصطلحات، إلا أنها لم تستطع تحديد منهجية واضحة تأخذ بها مختلف الهيئات، وفي هذا يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "وقد قامت هذه الهيئات المحترمة بعمل طيّب جداً إلا أنه لم يكن أن تستجيب هي وحدها للاحتياجات الهائلة التي ظهرت في النهضة التكنولوجية الحديثة، فبقيت الأمور هكذا معلقة حتى الآن، خصوصاً وأنّ تعريب العلوم والتقنيات لم يتمّ بعد في مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي. وستبقى شخصيتنا مشوّهة؛ إذ لسنا عرباً إلا في بيوتنا وفي المقاهي والأمسيات الشعرية أمّا في ميدان العلوم والتقنيات الذي هو قوام السؤدد والسيادة في زماننا فنحن عالة على غيرنا حتى في اللغة"²⁵، وغير بعيد عن هذا يذهب محمد رشاد الحمزاوي مرجئاً هذه المشكلة إلى الشتات الذي تعرفه هذه الهيئات، وعدم وقوفها عند منهجية موحّدة قائلاً: "الملاحظ أن المنظمات والعربية والهيئات، قد بدلت جهوداً كبيرة في هذا الشأن، دون أن توفر لنا واحدة منها منهجية شاملة جامعة، تأخذ بعين الاعتبار ما يتطلبه وضع المصطلحات ترجمة وتوحيداً من معايير ومناهج"²⁶؛ إذ كل هيئة ظلت تنتج ما تراه هي مناسباً، دون العودة إلى الأخرى رغم الجهود الطويلة المبذولة فيه نحو توحيد المصطلح، وبالرغم من أن هذه المؤسسات قد "تبنت قضية المصطلح مند نشوئها، لكنها كانت بطيئة في إنتاجه وإيصاله إلى المستعمل"²⁷. وذلك طبعاً يعود إلى تلك الأزمات والمعوقات التي تنتاب هذه القضية في الوطن العربي، والتي حالت دون بلوغ هذه المؤسسات أهدافها.

ثالثاً: مشكلات العمل المصطلح في الوطن العربي: تتعدّد مشكلات وضع المصطلح العربي لأسباب منها²⁸:

- عدم الالتفات إلى التراث وإلى حاجة الجمهور ومصطلحته.
- تعدد واضعي المصطلحات، والانقطاع بين الأقطار العربية، وكذلك الجامعات في القطر الواحد فتتعدد التسميات للمسمّى الواحد. فما يُعرّب هنا بلفظ قد يكون بلفظ آخر في المكان الآخر، وهذا راجع طبعاً إلى تعدّد المرجع الحقيقي لعملية الوضع ما بين الجامعات والمجامع اللغوية العربية، وبين أهل تصنيف المعجمات اللغوية العامة، وأهل الترجمة، الذين ينشرون مترجماتهم في الاختصاصات المتنوعة فلا التفات إلى ما تنجزه الجهات المركزية المعنية، حيث لا يُرجع إلى الجهة المسؤولة التي يجب أن يُرجع إليها.
- ضف إلى ذلك انعدام الاختراعات، أو الاكتشافات أو الأبحاث العلميّة الرصينة في الوطن العربي ما يعني غياب مصطلحات عربية، تسبغ على هاته المخترعات أو المكتشفات، خاصة ونحن نعلم أنّ المصطلحات العاميّة التقنيّة يضعها عادة المخترعون والمكتشفون، والعلماء والباحثون.
- استعمال أكثر من لغة أجنبيّة في تعريب المصطلحات التقنيّة في الوطن العربي، ويعود ذلك إلى اختلاف المرجعيات المنقول عنها، إذ نجدها تتراوح بين الفرنسية في المغرب العربي، وسوريا ولبنان، والإنجليزية بالنسبة المشرق، كمصر، الأردن ودول الخليج، ليكون ذلك من أسباب ازدواج المصطلح وتعدّده فيدلّ على الشيء الواحد بأكثر من مصطلح، مثل نتروجين بالإنجليزية وأزوت بالفرنسيّة.
- ضعف ميزانية هذه المجامع، وعدم تلقيها الدعم الكامل من دولها، ما جعلها تعجز عن تغطية نشاطاتها بأكملها، وتؤدّي واجبها على أكمل وجه وتلبي احتياجاتها المتناميّة، فميزانية هذه المجامع لا تزال بعيدة عن المطلوب

بالمقارنة بالرسالة المنوطة بها، وهي الدفاع عن هوية العربي والمحافظة على تراثه وشخصيته، إضافة إلى ما تجاربه من أجل الحفاظ على العربية في ظل الغزو الفكري والعلمي في إطار نظام العولمة، وبالمقابل تصرف أموال طائلة على أشياء أخرى لا تسمن ولا تغني من جوع.

- عدم وجود سياسة لغوية شاملة معتمدة تخطط لهضة لغوية، يقودها اتحاد مجامع اللغة العربية بالتعاون مع مكتب تنسيق التعريب، والمؤسسات الثقافية، والتربوية، والتعليمية والإعلامية، تكون إنجازاته مرجعية لغوية واحدة، تلتزمها الدول العربية وجامعته.

- عدم نفاذ إنجازات المجامع إلى عمق المجتمع، بسبب ابتعاد وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة عنها، حيث لا تلزم الدولة ووسائل إعلامها، ولا مؤسساتها التربوية والثقافية، ولا وزاراتها باستخدام منجزات المجامع في تعاملها وتخطيها، فمازالت وسائل الإعلام غارقة بالألفاظ الأجنبية، بدلاً من استخدام مسمياتها العربية التي أنجزتها المجامع، ولم تقم بواجبها لنشر اللغة العربية الفصيحة المبسطة وحمايتها من الغزو اللغوي الدخيل.

- أما بالنسبة للمعاجم؛ فقد اتسمت بالانتقائية للمصطلحات التي أدرجت داخلها، حيث قام أصحاب المعجم خاصة فيما يتعلق بالجهود الفردية، باختيار عدد محدود من المصطلحات بطريقة عشوائية، غير محدّدة المعالم مع القول بمعيار الشيوخ، على أنّ هذا الشيوخ يحتاج هو الآخر إلى معيار يحدّده.

خاتمة:

في الختام يمكن القول أن المجامع اللغوية هي المؤسسات الوحيدة التي بإمكانها تجاوز كل هذه التحديات، وبإمكانها أن تساعد على توحيد المصطلحات بين أبناء هذه الأمة؛ لأنّ التوحيد غاية تصل بهوية هذه الأمة وإشاعة العلم الجديد بينها، ومن ثمّ يكون لها مكان خاص في العالم الجاد المتطلع إلى الجديد، ومن أجل تجاوز أزمة الشتات التي تعيشها المصطلحات العربية بين المجامع اللغوية والمعاجم العربية، يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- الرفع من ميزانية المجامع اللغوية بقدر ما يسمح لها من أداء مهامها على أكمل وجه، لذا بات لزاماً على هاته الدول وعلى دول الجامعة العربية، مراجعة هذه القضية وأخذها بعين الاعتبار والعمل على الرفع من ميزانياتها، بحيث تضمن لها العمل في راحة وحرية أكبر ومعنويات أعلى من أجل السير بها قدماً إلى الأمام.

- العمل على تفعيل دور المعاجم، وضمان انتشار أوسع لها على مستوى المعاهد، والجامعات والمركز العلمية والتعليمية، والمكتبات، وتشجيع الطلبة على تفحصها والاطلاع عليها، والعمل على تحيينها وضمان استمراريتها عامة كانت أو خاصة، من أجل مواكبة التطور اللغوي والمصطلحي الحاصل، حتى تكون وافية لمتطلبات مستعملها، وإخراجها في شكل لائق ومقبول شكلاً ومضموناً، ما يضمن لها اطلاعا ومقروئية أكبر، ويجعلها قادرة على مجابهة المنافسة الخارجية، ومسايرة التدفق اللغوي الكبير الحاصل، وهذا طبعا يكون في إطار هيئات علمية مخصّصة تسهر على ذلك، كما يقول أحمد مختار عمر: "من المسلم به أن إخراج المعجم المتخصص للمصطلحات ليس هدفاً ينتهي بمجرد إصداره، بل إنه عمل مستمرّ متواصل، ينمو ويتطوّر كما وكيفا، مسيراً حاجة العلم سريع التطور، وهذا يعني ضرورة وجود هيئات دائمة لتحديث المعاجم وتطويرها

بعيدا عن الانفرادية والعنجهية التي مهما علا صوتها، فسوف يخفت باستخدام بانقطاع صاحبها إن عاجلا أو آجلا²⁹.

- العمل على إيجاد وخلق سياسية لغوية شاملة، معتمدة وموحدة، تلتزمها جميع الدول والمجامع والجامعات، تكون بتكاتف جهود جميع المجامع، وبإشراف اتحاد المجامع العربية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، وبإشراك المؤسسات التربوية، والتعليمية، والثقافية، والوسائل الإعلامية، حتى يتسنى التعريف بها وضمان انتشارها على نطاق أوسع بين العامة والخاصة.

- تشكيل لجان خاصة بالعمل المعجمي المصطلحي، تكون بإجماع واتفق جميع الهيئات والمؤسسات اللغوية التي تضم كوادرا من مختلف التخصصات ومختلف الدول، تسهر على العمل المعجمي والمصطلحي والتسويق له، وإخراجه في أحسن صوره، كي يحقق الإجماع فيتسنى له الوصول إلى العامة والخاصة على أن وجهه، ما يمكننا تجاوز الفوضى المصطلحية والمعجمية التي نعيشها، وحالت دون تحقيق الهدف.

هوامش وإحالات المقال

- ¹ - عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الج1، موفم للنشر، الجزائر 2007، (د ط)، ص382.
- ² عزة أحمد غراب، المعاجم العربية رحلة في الجذور، التطور، والهوية، مطبعة نانسى ديمياط، (د ت)، (د ط)، ص326.
- ³ المرجع نفسه، ص226.
- ⁴ محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، دارقبا للطباعة والنشر والتوزيع عبده غريب، القاهرة، 1998 م، ص56.
- ⁵ وفاء كامل فايد، المجامع اللغوية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن 20، عالم الكتب، 2004 ص24.
- ⁶ عزة أحمد غراب، المعاجم العربية، ص327.
- ⁷ شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 1984، ص12.
- ⁸ عزة أحمد غراب، المعاجم العربية، ص327، 328.
- ⁹ المرجع نفسه، ص329-331.
- ¹⁰ شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، ص16.
- ¹¹ ينظر، صالح بلعيد، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د ط)، 1995، ص38.
- ¹² السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص21-22.
- ¹³ الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دار صادر، بيروت، ط3، 1995، ص69.
- ¹⁴ ينظر، صالح بلعيد، المؤسسات العلمية العربية، ووضع المصطلح العلمي، مجلة اللغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، ع5، 1994، ص137.
- ¹⁵ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ¹⁶ معلومات مستقاة من عبد الرحمن الحاج صالح: رئيس المجمع الجزائري للغة العربية في لقاء بدمشق في نوفمبر/تشرين الثاني 2005م، نقلا عن علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص254.
- ¹⁷ صالح بلعيد المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ص19
- ¹⁸ عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الج1، ص308.
- ¹⁹ عزة أحمد غراب، المعاجم اللغوية، ص132.
- ²⁰ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الج1، ص382.
- ²¹ يوسف عز الدين، توحيد المصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الج53، فبراير 1984، ص46.
- ²² شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، ص3، 4.
- ²³ يوسف عز الدين المعجمات العربية وتوحيد المصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية الج83، ص45.
- ²⁴ في المصطلح ولغة العلم، ص65

- ²⁵ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الج1، ص382.
- ²⁶ محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ص20.
- ²⁷ صالح بلعيد، المجامع اللغوية ودورها في وضع المعاجم، ص6.
- ²⁸ علي القاسمي، علم المصطلح، لبنان، 2008م، (د ط)، ص192.
- ²⁹ أحمد مختار عمر، الطريق إلى توحيد المصطلح العلمي العربي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الج81، نوفمبر، 1997، ص160.

المراجع:

الكتب:

- 1- الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دار صادر، (بيروت)، ط3، 1995،
- 2- السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، منشورات الاختلاف، (الجزائر)، ط1، 2009،
- 3- صالح بلعيد، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر)، (د ط)، 1995،
- 4- عزة أحمد غراب، المعاجم العربية رحلة في الجذور، التطور، والهوية، مطبعة نانسى ديمياط، (د ت)، (د ط).
- 5- شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 1984.
- 6- محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، (بيروت)، ط1، 1986،
- 7- محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع عبده غريب، (القاهرة)، 1998

..م

8- وفاء كامل فايد، المجامع اللغوية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن 20، عالم الكتب، 2004.

المجلات:

- 1- أحمد مختار عمر، الطريق إلى توحيد المصطلح العلمي العربي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الج81، نوفمبر، 1997،
- 2- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الج1، موفم للنشر، الجزائر 2007، (د ط)،
- 3- صالح بلعيد، المؤسسات العلمية العربية، ووضع المصطلح العلمي، مجلة اللغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، ع5، 1994
- 4- يوسف عز الدين، توحيد المصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الج53، فبراير 1984..
- 5- يوسف عز الدين المعجمات العربية وتوحيد المصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الج83،